

Distr.: General  
25 May 2012  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢\*\*

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية في حالات الكوارث

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ٧١ (أ) من القائمة الأولية\*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي

تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك

المساعدة الاقتصادية الخاصة

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويقدم التقرير أيضاً استجابة لقرارات الجمعية العامة ١١٩/٦٦ و ٧٦/٦٤ و ٧٥/٦٤ ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١١.

ويصف التقرير الاتجاهات والتحديات الإنسانية الرئيسية خلال السنة الماضية ويستكشف مسألتين يجب على الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية معالجتهما للمضي قدماً، وهما: ضرورة إنشاء نظم لدعم صنع قرارات المساعدة الإنسانية استناداً إلى البيانات، وضرورة تعميق وتوسيع نطاق الشراكات من أجل الاستجابة الإنسانية. ويورد هذا التقرير لمحة عامة عن الجهود المبذولة حالياً لتحسين تنسيق واستجابة المساعدة الإنسانية، وينتهي بتوصيات لزيادة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

\* A/67/50.

\*\* E/2012/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130612 120612 12-35219 (A)



## أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويُقدّم التقرير أيضا استجابة لقرارات الجمعية العامة ١١٩/٦٦ و ٧٦/٦٤ و ٧٥/٦٤ ولقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠١١. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢.

## ثانيا - معلومات أساسية

٢ - تستند الجهود التي تبذلها الجهات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل تحسين تلك المساعدة إلى جدول أعمال التحول الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإلى خطة العمل الخمسية التي وضعها الأمين العام. ويشكل جدول أعمال التحول عملية تقودها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحسين جودة آليات القيادة والتخطيط الاستراتيجي والمساءلة والتنسيق في سياق الاستجابة الإنسانية. وتحدد خطة العمل الخمسية التي وضعها الأمين العام جدولا زمنيا مدته خمس سنوات تتفق خلالها المنظمات الإنسانية على تدابير لزيادة فعاليتها وشفافيتها وتنفيذ تلك التدابير. وستعزز هذه الالتزامات أداء الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وخضوعها للمساءلة أمام الدول الأعضاء والجهات المانحة ومن يعانون أثناء الأزمات.

٣ - وتبين أدلة الاستجابة الإنسانية خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير إحراز تقدم في معالجة التحديات الجسيمة التي واجهتها الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولكن لا يزال هناك مجال واسع للتحسن. وبمضي التقرير إلى استكشاف مسألتين يجب على تلك الجهات معالجتهما للمضي قدما، وهما: (١) ضرورة إنشاء نظم لدعم صنع قرارات المساعدة الإنسانية استنادا إلى البيانات، و (٢) ضرورة تعميق وتوسيع نطاق الشراكات من أجل الاستجابة الإنسانية.

٤ - ويجب أن تستند عملية صنع قرارات المساعدة الإنسانية إلى أدلة مستقاة من بيانات موثوقة لكي تُستخدم الموارد على أفضل وجه. وكثيرا ما يجد نظام المساعدة الإنسانية الحالي صعوبة في توفير معلومات وتحليلات موثوقة في جميع الأحوال وفي الوقت المناسب من أجل توفير استجابة ملائمة.

٥ - وقد أخذت مجموعات جديدة ومتنوعة من الأشخاص والمنظمات تنخرط في تقديم المعونة الإنسانية، وذلك بفضل التكنولوجيات الجديدة والنمو الاقتصادي العالمي. ويجب على

الجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تفكر في إقامة شبكة أوسع ومجموعة أكثر تنوعاً من الشراكات وأن تتيح ذلك من أجل دعم هذه الجهات الفاعلة الجديدة وضمان قدرتها على الإسهام بفعالية في تقديم المساعدة الإنسانية.

٦ - ويختتم التقرير بعرض موجز لجدول أعمال التحول وللمجالات التي يرتقب إحراز تقدم فيها. وتلي ذلك سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز تنسيق وفعالية المساعدة الإنسانية.

### ثالثاً - الأعمال الإنسانية

٧ - يكشف تحليل حالات الطوارئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن بعض التغيرات المعينة في طبيعة الأزمات وفي المطالب الملقاة على عاتق الجهات الفاعلة الإنسانية. وتبرز فئتان رئيسيتان من الشواغل هما: (١) مشاكل إمكانية وصول الموظفين وحمايتهم وأمنهم في حالات الطوارئ الجديدة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الاستقرار السياسي والتزاعات المسلحة، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وليبيا، وفي حالات الطوارئ التي طال أمدها، كما هو الشأن في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و (٢) الأزمات التي تتطلب استجابة تنموية وإنسانية متكاملة من أجل بناء القدرة على الصمود، والتي قد تعكس المظاهر المبكرة لتغير المناخ، من قبيل أزمات الأمن الغذائي في منطقة الساحل والقرن الأفريقي والفيضانات المتكررة في باكستان.

### ألف - حقائق وأرقام أساسية

٨ - سجل مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث حدوث ٣٠٢ من الكوارث الطبيعية في عام ٢٠١١، أدت إلى فقدان ما يقدر بما يبلغ ٢٩ ٧٨٠ من الأرواح، وتضرر ٢٠٦ ملايين من الأشخاص، وتسببت في خسائر اقتصادية بلغت قيمتها ٣٦٦ بليون دولار، وهو أعلى رقم سجل حتى الآن. وفي عام ٢٠١٢، يقدر أن ٥١ مليون شخص على الأقل في ١٦ بلداً سيحتاجون إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية.

٩ - وهذا الاتجاه يقابله تزايد التبرعات لتمويل المساعدة الإنسانية، فقد بلغت التبرعات لعملية النداء الموحد ٥,٦ بلايين دولار في عام ٢٠١١، في حين تلقت الصناديق المشتركة القطرية ٤٤١,٥ مليون دولار. وتلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٤٦٥ مليون دولار في شكل تعهدات وتبرعات في عام ٢٠١١، مقارنة بما يبلغ ٤٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، صرف الصندوق أكثر من ٩١ في المائة من أمواله لصالح الشركاء في تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ٢٧,٥ في المائة استجابة لأزمات في القرن

الأفريقي. ويبين توزيع التمويل تغيرات قطاعية متواصلة، خاصة في إطار عملية النداء الموحد، حيث تلقت المعونة الغذائية ما يتجاوز ٧٦ في المائة من التمويل اللازم لها، في حين لا تزال قضايا الحماية والمأوى والمواد غير الغذائية ممولة تمويلًا ناقصًا بشكل مزمن.

## باء - إمكانية وصول الموظفين وحمايتهم وأمنهم في حالات الطوارئ الجديدة والتي طال أمدها

١٠ - ظلت الأزمات الناجمة عن النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الاستقرار السياسي تطرح تحديات أمام الاستجابة الإنسانية الفعالة. وتشمل الأمثلة التوضيحية الجمهورية العربية السورية، حيث خلصت منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة معاً، في أعقاب بعثة تقييم قادتها الحكومة، إلى أن مليون شخص على الأقل يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٢، كان ٥٠.٠٠٠ من السوريين قد سجلوا أنفسهم كلاجئين في الأردن وتركيا ولبنان. كذلك أدى النزاع في شمال مالي إلى تشريد نحو ٢٧٠.٠٠٠ شخص، وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان قد تسبب في لجوء ١٦٠.٠٠٠ من الماليين إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.

١١ - ولا يزال ملايين الأشخاص يعانون من آثار الأزمات التي طال أمدها. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان أكثر من مليوني شخص قد تشردوا داخلياً في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢ نظراً للنزاع المستمر في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا والمقاطعة الشرقية. وتضرر السكان في جميع أنحاء البلد بسوء التغذية المزمن والأوبئة التي يمكن الوقاية منها، من قبيل شلل الأطفال والحصبة والكوليرا. ولا تزال أفغانستان تتضرر بانعدام الأمن والتشريد، فحتى أيار/مايو ٢٠١٢، كان ٢,٧ مليون من الأفغان مسجلين كلاجئين، إضافة إلى نحو ٣ ملايين من الأفغان الذين ليست لديهم وثائق ويوجدون في بلدان مجاورة. ولا يزال ٥٠٠.٠٠٠ شخص تقريباً مشردين داخلياً في أفغانستان، ويستمر حوالي ١,٧٥ مليون شخص في العيش في مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بالسودان.

١٢ - ولا تزال إمكانية الوصول تشكل تحدياً رئيسياً وأثرت بشدة على العمليات الإنسانية، بما في ذلك في أفغانستان، وإثيوبيا، وباكستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والسودان، والصومال، وكولومبيا، ومالي، وميانمار، واليمن، والأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣ - وكلفت الجمعية العامة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتيسير إمكانية الوصول إلى المناطق التي تشهد حالات طوارئ، وهذا يتطلب الحوار المستمر والدعم من كل الجهات المعنية. كذلك فإن التزام الدول الأعضاء بالتميز بوضوح بين الأعمال الإنسانية والعمليات السياسية و/أو الأمنية أمر جوهري للتمكن من وصول المساعدات الإنسانية.

١٤ - وحيثما أعاق انعدام الأمن إمكانية الوصول، ظلت حماية المدنيين من الشواغل الرئيسية في الفترة المستعرضة. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية المناسبة التي قد تكون إمكانية وصولها أسرع وأفضل من نظيراتها الدولية.

١٥ - وفي عام ٢٠١١، زادت مستويات العنف الموجه إلى العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إذ تبين أرقام مستقلة أنه في عام ٢٠١١، تعرض ٢٩٧ من العاملين في مجال تقديم المعونة لما يبلغ ١٤٥ حادثاً من حوادث الاختطاف والإصابة والقتل، مقارنة بما يبلغ ١٢٩ حادثاً تعرض لها ٢٤٥ من أولئك العاملين في عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup>. وكان أكثر من ٩٠ في المائة ممن تعرضوا للهجوم من العاملين الوطنيين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين ما فتئوا يشكلون أغلبية العاملين المنتشرين في الميدان. وخلال العقد الماضي، وقعت معظم الحوادث الأمنية التي تعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، والسودان، والصومال والعراق.

## جيم - الاستجابة إلى الكوارث الطبيعية

١٦ - أبرز أثر تغير المناخ وتزايد أعداد الكوارث الطبيعية ضرورة توثيق التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنمائية والأمنية والسياسية والإنسانية.

١٧ - وفي القرن الأفريقي، طالت موجة جفاف مديدة ١٠,٤ ملايين شخص، فكانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، كانت معدلات وفيات الأطفال والأمراض وسوء التغذية لا تزال مرتفعة بصورة غير مقبولة. وفي منطقة الساحل، عانى ١٥ مليون شخص من أزمة غذاء وتغذية حادة. وتضررت النيجر ومالي بشدة على وجه الخصوص من جراء هذه الأزمة التي طالت ٥,٥ ملايين شخص من الضعفاء في حالة الأولى و ٣,٥ ملايين شخص في حالة الثانية. وتعرضت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا لسلسلة من العواصف والسيول والفيضانات، مما تسبب في وفاة مئات الأشخاص وتشريد الملايين. وفي الفلبين، أفيد عن حدوث ١٩ إعصاراً استوائياً في عام ٢٠١١، مقارنة بما يبلغ ١١ إعصاراً في عام ٢٠١٠. وضربت العاصفة الاستوائية واشي شمال مينداناو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فتضرر بذلك ٦٠٠ ٦٢٤ شخص، وتسببت في وفاة ١ ٤٩٥ شخصاً وتدمير نحو ٤٠ ٠٠٠ منزل. وفي باكستان، تسببت

(١) تسجل "قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة" حوادث العنف ضدهم. وتوجد معلومات إضافية عن هذه القاعدة على الموقع الشبكي: <https://www.aidworkersecurity.org/>.

السيول الموسمية في حدوث فيضان شديد في عام ٢٠١١، مما ألحق الضرر بأكثر من ٩,٢ ملايين شخص، يُقدر أن ٥,٢ ملايين منهم كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وما زالت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعة في باكستان، وتفيد تقارير بأن سوء التغذية المزمن منتشر لدى ٥٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة.

١٨ - وتقديم الدعم المنقذ للحياة في حالات الطوارئ أمر أساسي، ولكنه لا يلي سوى الاحتياجات القصيرة الأجل. ويساعد العمل الإنساني المتعلق بالتأهب (التكديس، ونظم الإنذار المبكر، والتخطيط للإجلاء وعمليات محاكاته) على الحد من أثر الكوارث. ولكن زيادة الاستثمار في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود عن طريق الحد من أخطار الكوارث هي أمر حاسم الأهمية لتوفير حل طويل الأجل. ويمكن للجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تضطلع بدور في دعم الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات المانحة وأن تعمل معها على تحديد النهج والتدابير التي تحد من خطر الكوارث. وبدون اتخاذ هذه التدابير، قد تصبح الأزمات مزمنة ومتكررة، مثلما حدث في الصومال.

١٩ - ولقد بدأت العناصر الفردية في هذه النهج، كالتأهب للكوارث ودعم سبل العيش والحماية الاجتماعية، تُمارس على نطاق أوسع. إلا أن بناء القدرة على الصمود يستلزم عملية طويلة الأجل موجهة نحو التنمية تتمحور حول استمرار التزام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات المانحة. ويجب أن تنسق هذه الأطراف المؤثرة جهودها وتتوسع فيها وتجعل من القدرة على الصمود أولوية استراتيجية للتمويل على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن الخطوات الأولى الهامة في هذا الصدد تعيين منسق إقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، مكلف بمهمة كفالة الاتساق والتنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي بين الجهات العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي الفاعلة وسد الفجوة بين الاستجابة في حالات الطوارئ والتنمية. وخلال السنوات القادمة، ستواصل الجهات العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي الدعوة إلى اتباع نهج تستند إلى القدرة على الصمود واتباع تلك النهج.

## رابعاً - تحديان رئيسيان

### ألف - صنع القرار استناداً إلى البيانات

٢٠ - يسعى العمل الإنساني إلى الحد من أثر الأزمات المحتمل عن طريق توفير الدعم للتأهب والتخفيف من المعاناة من خلال تلبية الاحتياجات الفورية. وفي كلا المجالين، لا بد من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحديد تخصيص الموارد. إلا أن اتساق التخطيط الاستراتيجي

وتحديد الأولويات، استنادا إلى معلومات وتحليلات موثوقة، ما زال يشكل تحديا بالنسبة للجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فثمة تقييمات متعددة للاستجابة الإنسانية، في هايتي والصومال على سبيل المثال، تشير إلى وجود مشاكل أساسية تتعلق بجمع البيانات واستخدامها، بما في ذلك صعوبة العثور على معلومات أساسية موثوقة ومستكملة.

٢١ - وفي إطار جهود التأهب، يتعين على الحكومات والمنظمات الإنسانية توحيد مجموعات البيانات قبل حدوث أزمة بحيث يتسنى تحديد مواقع الخدمات الأساسية على وجه السرعة (ومنها على سبيل المثال المراكز الصحية أو مصادر المياه العاملة). وتتوافر لدى السلطات الوطنية ودون الوطنية ثروة من البيانات القيمة بشأن ما لدى مجتمعاتها المحلية من موارد وبني تحتية وقدرات، ولكن ليست لديها بالضرورة الآليات اللازمة لإتاحة تبادل هذه المعلومات. وقد تساعد إتاحة هذه البيانات للشركاء والجمهور على تحسين عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، تتيح مبادرة التبادل المفتوح للبيانات في كينيا (<http://opendata.go.ke>) لأي أحد تحديد موقع المرافق الصحية، مع تقديمها بيانات تنمية سكانية وإحصائية أوسع نطاقا قد لا تُقدر بثمن إبان أي أزمة. والأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء للمساعدة على كفالة تأمين وجود البنى التحتية التقنية وإمكانية وصول نظم تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى البيانات التي تحتفظ بها الدول الأعضاء.

٢٢ - وخلال أي أزمة، يجب أن تصل البيانات المتعلقة بالاحتياجات المحددة إلى الجهات المستجيبة وصناع القرار على وجه السرعة لكي يتسنى لهم استخدامها في إعداد الخطط التشغيلية، وتحديد الأهداف، وتخصيص الموارد على أساس إدراك مناسب التوقيت ودقيق للحالة.

٢٣ - وتتغير الاحتياجات بصورة مستمرة إبان الأزمات. ولذلك، وبهدف تخصيص الموارد على نحو فعال، يجب أن تُتاح للجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التعقيبات الواردة من المجتمعات المتضررة بحيث يتسنى التحقق من صحة البيانات والمعلومات اللازمة والتصديق عليها وتكييفها لتلبية الاحتياجات المتغيرة. ويستلزم ذلك تدفق المعلومات في الاتجاهين من المجتمعات المحلية إلى تلك الجهات وبالعكس.

٢٤ - وتسعى الأمم المتحدة ويسعى شركاؤها إلى تحسين جمع البيانات وتحليلها من خلال الاستثمار في البنى التحتية التقنية اللازمة لإتاحة صنع القرار استنادا إلى البيانات. وستساعد هذه الجهود أيضا بشكل أساسي في زيادة المساءلة أمام الجهات المانحة وأمام الأشخاص المتضررين بالأزمات.

٢٥ - وتتمثل أسس هذه البنى التحتية التقنية في مجموعات بيانات تشغيلية مشتركة ومجموعات بيانات تشغيلية أساسية. وستتيح هذه المعايير وبتيح التقيد بها من جانب الجهات الفاعلة المعنية أن يستخدم نظام المجموعات المعلومات بصورة أكثر فعالية أثناء مواجهة حالات الطوارئ. وحاليا، يجري أيضا وضع معايير لإتاحة تبادل البيانات وقابليتها للتشغيل البيئي بمزيد من الفعالية ولترشيد جمع البيانات. ويجب أن تقوم قيادات المجموعات والمنظمات الأخرى بتحديث سياساتها المتعلقة بجمع البيانات وإدارة المعلومات وأن تدرب الموظفين على التقيد بهذه المعايير.

٢٦ - وسيؤدي أيضا تبادل البيانات بين الدول الأعضاء والجهات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والعاملين المحليين في ذلك المجال إلى تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ على الصعيدين المحلي والوطني. فكثيرا ما لا يكون بوسع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات المجتمعية الصغيرة الوصول إلى البيانات التي قد تساعد في استغلال مواردها بمزيد من الفعالية. وعلى العكس من ذلك، قد تتمكن أيضا من الوصول إلى البيانات وإلى المجتمعات المحلية التي ترغب الحكومات في الوصول إليها. وسيكون اعتماد معايير بيانات إنسانية موحدة ونشرها خطوة أولى حاسمة لتيسير هذا التدفق من المعلومات.

٢٧ - وتشكل عمليات تقدير الاحتياجات الإنسانية مصدرا رئيسيا للمعلومات لتحديد المخصصات من الموارد. وفي عام ٢٠١١، وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نهج التقدير الأولي/السريع المتعدد المجموعات الذي يحدد عملية موحدة لإجراء تقدير سريع ومشارك للاحتياجات بقيادة الحكومة المتضررة في الأسبوعين الأولين بعد حدوث كارثة وبرعاية المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

٢٨ - وقد استحدث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باسم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بوابة الاستجابة الإنسانية، وهي عبارة عن موقع شبكي موحد خاص بالآزمات يتيح للمستخدمين النهائيين تبادل المعلومات الموجودة داخل كل مجموعة والاستجابة الدولية وتكوين فكرة عنها. ولكي يكتب لهذه البوابة النجاح، يتعين على قيادات المجموعات وأعضائها التقيد بالمعايير الموصوفة أعلاه والالتزام دوما بتبادل المعلومات. ويتعين أيضا على قيادات المجموعات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كفالة وجود قدرة تحليلية كافية لتزويد صناع القرار بالمعلومات بفعالية وللمساعدة في تحديد المخصصات اللازمة من الموارد على نحو أفضل.

٢٩ - وستتيح هذه الجهود إضفاء المزيد من الشفافية على نظام تقديم المساعدة الإنسانية، بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهد بها الأمين العام في خطة العمل الخمسية. ويبحث مكتب



تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، التي تشكل معيارا عالميا. ومن شأن العضوية في هذه المبادرة إطلاق عملية تحويل معلومات المكتب المالية إلى معلومات مفتوحة وعلمية، تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية. كذلك يستكشف المكتب ما إذا كان وضع سياسات "بيانات مفتوحة" يمكن أن يعزز تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء والشركاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي ما بين تلك الدول والشركاء.

## باء - بناء شراكات لزيادة الفعالية في تقديم المساعدة

٣٠ - مع زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، تضطلع طائفة أوسع وأكثر تنوعا من المنظمات والأفراد بدور متعاظم في الاستجابة لها. وبالاقتراح بذلك، تطور بمرور الوقت نظام تقديم المساعدة الإنسانية الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦، الذي يحدد مبادئ العمل الإنساني وإطاره. ولكن مع ظهور جهات فاعلة جديدة، لم يتكيف النظام الحالي بما يكفي من السرعة والمرونة لمواجهة الحقائق الجديدة. ويتعين بناء نظام إنساني عالمي أكثر شمولاً، ويتسم بعلاقات أقوى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويجب أن يكون هذا النظام قادراً على ما يلي: (أ) الجمع ما بين الأطراف الرئيسية المعنية في مجال الاستجابة الإنسانية؛ (ب) تحسين اتساق التخطيط للأعمال الإنسانية لكفالة زيادة فعالية الاستجابة؛ (ج) تحسين تنسيق عمليات تقدير الاحتياجات؛ (د) ترسيخ قاعدة الموارد؛ (هـ) بناء القدرات على نطاق النظام بأكمله؛ (و) تحسين المساءلة أمام الأشخاص المتضررين من جراء الأزمات.

٣١ - وتدلل مذكرة التفاهم وخطة العمل الثلاثية السنوات المتفق عليها بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أواخر عام ٢٠١١ على قيمة إقامة شراكات على الصعيد الإقليمي. فقد تسنى لهاتين المنظمتين أن تبديا التنسيق الوثيق بينهما في عملية تقدير الاحتياجات في الجمهورية العربية السورية وفي تنسيق الاستجابة لأزمة الغذاء والتغذية في القرن الأفريقي ولأزمة الفيضانات في الفلبين. وسيعزز هذا التعاون من خلال الاستجابة للأزمات في منطقة الساحل واليمن.

٣٢ - وهناك عدد مماثل من الشراكات الإقليمية الفعالة. فعلى سبيل المثال، وافقت اللجنة المعنية بإدارة الكوارث التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على الخطة الاستراتيجية المشتركة بين تلك الرابطة والأمم المتحدة لإدارة الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٢. وتوفر هذه الخطة الإطار التنسيقي للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، ومن بينها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في ستة مجالات، هي: (أ) التأهب والاستجابة؛ (ب) تقدير المخاطر، والإنذار

المبكر، والرصد؛ (ج) الوقاية من المخاطر والتخفيف منها؛ (د) الإنعاش؛ (هـ) التوعية وتعميم مراعاة الشؤون الإنسانية؛ (و) نظم التدريب وإدارة المعارف.

٣٣ - وشهد العام الماضي أيضاً إنشاء آلية تابعة للاتحاد الأفريقي لتخصيص الموارد الإنسانية من أجل التصدي لأزمة الجفاف في القرن الأفريقي، مرتبطة بنظام التعقب المالي الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد التمس الاتحاد الأفريقي الحصول على دعم المكتب لإنشاء ترتيب مماثل لحشد الموارد وإدارتها بغرض التصدي للجفاف في منطقة الساحل.

٣٤ - والجهود جارية أيضاً لترسيخ الشراكات مع القطاع الخاص، لا سيما مع شركات اللوجستيات من قبيل شركة DHL. ومن أمثلة توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنظيم دورات تدريبية وإحاطات إعلامية بشأن نظام تقديم المساعدة الإنسانية وبنية تمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية في منطقة الخليج وتركيا.

٣٥ - وستواصل الجهود الرامية إلى إيجاد سبل جديدة لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء وطائفة واسعة من الشركاء في المجال الإنساني. والدول الأعضاء هي الأطراف المعنية الرئيسية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء وهي مؤهلة لكفالة زيادة الاتساق بين هذه المحافل، والمساعدة بذلك على بناء نظام أكثر فعالية لتقديم المساعدة الإنسانية.

## خامساً - مواصلة تحول نظام تقديم المساعدة الإنسانية

### ألف - جدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل التحول

٣٦ - تعرضت الاستجابة للأزمات الإنسانية الكبرى خلال الأعوام القليلة الماضية لتحديات بسبب الفيضانات التي اجتاحت باكستان والزلازل الذي ضرب هايتي عام ٢٠١٠. واستناداً إلى الدروس المستفادة من هاتين الحالتين، وإلى تقييم الاستجابة وتحليلها في عدد من الكوارث، وافق رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على مجموعة من التوصيات التي سيؤدي تنفيذها إلى تحسين قيادة الاستجابة الإنسانية الدولية وتنسيقها وخضوعها للمساءلة، لا سيما في حالات الطوارئ الواسعة النطاق.

٣٧ - وهذه المجموعة من التوصيات، المعروفة بجدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل التحول، تلزم الأعضاء بالقيام بما يلي:

- (أ) إنشاء آلية تكفل نشر كبار قادة الشؤون الإنسانية ممن يتمتعون بالمواصفات المناسبة في بداية أي أزمة كبيرة؛
- (ب) النشر السريع للموظفين العاملين في المجال الإنساني ممن يتمتعون بالمواصفات المناسبة على جميع المستويات لكفالة تنسيق الاستجابة على نحو فعال؛
- (ج) تحسين التخطيط الاستراتيجي على الصعيد القطري، مع تحديد الأهداف المتفق عليها؛
- (د) تعزيز مساءلة منسقي الشؤون الإنسانية وأعضاء الأفرقة القطرية للشؤون الإنسانية لتحقيق نتائج جماعية؛
- (هـ) ترشيد آليات التنسيق بما يتماشى مع الاحتياجات التشغيلية.

٣٨ - وبدأ تنفيذ عناصر جدول الأعمال ذات الصلة في تشاد والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان ومالي والنيجر. وقد وافقت اللجنة على خطة تنفيذ ميدانية وستواصل رصد تنفيذ هذه الخطة وإدارتها خلال السنة القادمة.

## باء - التقدم المحرز بشأن المسائل المواضيعية

### التنسيق المدني - العسكري للشؤون الإنسانية

٣٩ - شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تصاعد حدة التوترات بشأن نشر أصول عسكرية أجنبية لأداء مهام إنسانية. وفي الوقت نفسه، تقوم دول أعضاء كثيرة حالياً بزيادة الاستثمار في قدرات جيوشها على الاستجابة للكوارث. وتواصل الأمم المتحدة بمهمة وضع توجيهات تشغيلية خاصة بكل أزمة على حدة ونشرها على الدول الأعضاء والجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المدنية - العسكرية للأمم المتحدة. وستواصل هذه الجهود، التي أثبتت بالأخص فائدتها في الأزمات التي شهدتها شمال أفريقيا والقرن الأفريقي في الآونة الأخيرة، وستزيد استجابة لمطالبة الدول الأعضاء بالوضوح والحصول على توجيه.

### القضايا الجنسانية

٤٠ - أصبح العمل الإنساني أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية والعمرية. ويتعين إحراز مزيد من التقدم في تعزيز إدراك الدور الذي تضطلع به الاعتبارات الجنسانية والعمرية في زيادة تفعيل العمل الإنساني وفي تنمية المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق ذلك. وقد ساعد المؤشر الجنساني الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي طُبّق في جميع عمليات

النداءات الموحدة البالغ عددها ١٦ عملية وفي ٥٠ في المائة من جميع مشاريع تجميع الأموال، على خفض نسبة المشاريع التي تتجاهل المنظور الإنساني من ٤٥ في المائة إلى ١١ في المائة. ويتناول أكثر من نصف الطلبات في إطار عمليات النداءات الموحدة المساواة بين الجنسين بفعالية، مما يمثل زيادة كبيرة. وبالإشارة إلى وجود اتجاه إيجابي آخر، تعتمد الجهات المانحة إلى زيادة استخدامها تدريجياً لهذا المؤشر من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل.

## سادساً - إعداد التقارير الصادر بها تكليف عملاً بقراري الجمعية العامة ٧٦/٦٤ و ٧٥/٦٤

### ألف - القواعد والإجراءات المتعلقة بحالات الطوارئ المتبعة في الأمانة العامة في الاستجابة الإنسانية السريعة (القرار ٧٦/٦٤)

٤١ - تستلزم الاستجابة الإنسانية الفعالة نشر الموظفين والأصول في الوقت المناسب. وهي تستلزم أيضاً ترشيد الإدارة المالية. ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز عملياته في مجال الاستقدام والنشر والشراء لتلبية الاحتياجات الطارئة الناشئة عن الأزمات الجديدة والمتفاقمة. وفي عام ٢٠١١، أجرى المكتب ١١٣ عملية نشر إضافية إلى المكاتب الميدانية في بلدان منها جنوب السودان والسودان وكوت ديفوار وكينيا وليبيا. وبحلول عام ٢٠١٢، سيكون ٧٥ في المائة من موظفيه قد انتشروا ميدانياً. ويجري حالياً تعزيز آليات النشر الطارئ الموجودة، بما في ذلك قائمة المرشحين للاستجابة لحالات الطوارئ، وبرنامج الشراكات الاحتياطية، ومجموعة المتحفظين لتقديم دعم إضافي، من خلال تعيين ثلاثة من كبار الموظفين المتنقلين في مجال الطوارئ، ووضع توجيهات جديدة لمواجهة الطفرات تهدف إلى خفض تبدل الموظفين وكفالة انتقالهم بسلاسة في أعقاب حدوث أزمة. وتعزيزاً لإجراءات الشراء وترشيدها، نفذ المكتب استراتيجية شراء منسقة جديدة لتحسين جدوى التكلفة.

### باء - المتطوعون ذوو الخوذ البيض (القرار ٧٥/٦٤)

٤٢ - اتخذت حكومة الأرجنتين في عام ١٩٩٣ مبادرة المتطوعين ذوي الخوذ البيض لإنشاء أفرقة متطوعين وطنية محددة مسبقاً واحتياطية ومدربة توضع تحت تصرف الأمين العام والأمم المتحدة لدعم أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، قامت مبادرة المتطوعين ذوي الخوذ البيض بتدريب أكثر من ٥٠٠ ٤ متطوع محلي ودولي.

٤٣ - وفي إطار الاتفاقات القائمة، قدم المتطوعون ذوو الخوذ البيض الدعم للجهود الإدارية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المخيمات على الحدود بين

تونس وليبيا ولبرامج الرعاية الصحية الأولية التي تنفذها منظمة الصحة العالمية في هايتي. وفي عام ٢٠١١، منح متطوعان من ذوي الخوذ البيض شهادة العضوية في فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وتجري حالياً عمليات مشتركة لتمكين ذوي الخوذ البيض من توفير الدعم اللوجستي للبعثات الميدانية التابعة لهذا الفريق. وزادت مبادرة المتطوعين ذوي الخوذ البيض من اتصالها بالمنظمات الإقليمية ووقّعت في الآونة الأخيرة مذكرات تفاهم مع منظمة الشباب الإيبيرية - الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية.

## سابعاً - التوصيات

### الالتزامات العالمية بالعمل الإنساني

٤٤ - إنني أهاب بالدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات الإنسانية مواصلة تعزيز احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية، والتقيّد بها.

٤٥ - وأحث الدول الأعضاء على تيسير مرور موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وشحنات الإغاثة بسرعة ودون عوائق إلى المجتمعات المتضررة. فالوصول الآمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة شرط أساسي لإيصال المساعدة الإنسانية بفعالية.

### تمويل المساعدة الإنسانية

٤٦ - إنني أحث الدول الأعضاء على مواصلة توفير التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ منه لدعم الاستجابة الإنسانية، والعمل في إطار عملية النداءات الموحدة وعن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء النظر في إمكانية المشاركة في هذه الآليات اعترافاً بالطابع العالمي للعمل الإنساني.

٤٧ - وأرجو من الدول الأعضاء أن تنظر في أدوات المعونة الخاصة بها، مع مراعاة الالتزامات المتعهد بها في الآونة الأخيرة لتحسين فعالية المعونة، ولكفالة بقاء المساعدة متسقة على نطاق التأهب والتنمية والاستجابة الإنسانية. وأرجو كذلك من الدول الأعضاء أن تستحدث أدوات للتمويل تتسم بما يكفي من السرعة والمرونة لتلبية الاحتياجات أثناء الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش.

## صنع القرار استناداً إلى البيانات

٤٨ - إنني أحث الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على اعتماد سياسات تحسّن نوعية البيانات وتيسّر التبادل المفتوح للمعلومات وتنفيذ أفضل الممارسات العالمية، من قبيل الممارسات المنصوص عليها في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وذلك في إطار ما تبذله من جهود على الصعيد الثنائي لمواجهة الأزمات.

٤٩ - وأرجو من الدول الأعضاء والجهات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على وضع معايير دولية موحدة لتبادل المعلومات من أجل تيسير التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها على نحو أفضل، والموافقة على تلك المعايير والتقيد بها.

## الشراكات

٥٠ - إنني أحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على العمل بنشاط لدعم جهود التوعية بهدف إيجاد جماعة عالمية لتقديم المساعدة الإنسانية يمكن أن تتعاون بفعالية من أجل تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين.